

مرسوم رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٤
بالتصديق على اتفاقية للتعاون في الشؤون الأمنية
بين دولة قطر ومملكة اسبانيا

نحن تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الحادي عشر من شهر شعبان عام ١٤٣٢ هجرية ،
الموافق للثاني عشر من شهر يوليو عام ٢٠١١ ميلادية ،
وعلى اقتراح وزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاقية للتعاون في الشؤون الأمنية بين دولة قطر ومملكة اسبانيا ،
الموقعة بمدينة مدريد بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١١ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها
قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١٠ / ٨ / ١٤٣٥ هـ
الموافق : ٨ / ٦ / ٢٠١٤ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اتفاقية للتعاون في الشؤون الأمنية بين دولة قطر ومملكة اسبانيا

إن دولة قطر،

و مملكة اسبانيا،

والمشار إليهما فيما بعد بـ ((الطرفان المتعاقدان)) .

رغبةً منهما في توطيد علاقات الصداقة والتعاون بينهما،

وإيماناً منهما بتطوير هذه العلاقات، ودعم التعاون والتنسيق فيما بينهما في مجالات حفظ الأمن ومكافحة

الجريمة بصفة عامة، ورفع مستوى أداء الأجهزة الأمنية للطرفين المتعاقدين،

واقتراناً منهما بأهمية التعاون في الشؤون الأمنية ومكافحة الجريمة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك،

قد اتفقتا على ما يلي:-

مادة (١)

يتعاون الطرفان المتعاقدان فيما بينهما في إطار أحكام هذه الاتفاقية، وفي نطاق اختصاصهما، وطبقاً لقوانينهما

الوطنية في مجال حفظ الأمن ومكافحة الجريمة بصفة عامة ، وعلى وجه الخصوص مكافحة الجرائم

التالية:-

١- الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية الخطرة ومشتقاتها، و المواد السامة وسلاتفها .

٢- الإرهاب .

٣- الجريمة المنظمة .

٤- جرائم التزييف والتزوير بجميع أنواعها .

٥- جرائم التهريب بجميع أنواعها .

٦- تهريب الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات .

٧- غسل الأموال .

٨- جرائم بطاقات الائتمان .

٩- جرائم الحاسب الآلي وشبكة المعلومات .

١٠- أمن الموانئ والمطارات والمنافذ الحدودية .

١١- الهجرة غير المشروعة .

١٢- الاتجار بالبشر .

١٣- القرصنة البحرية .

ويجوز للطرفين المتعاقدين، باتفاق مشترك بينهما، التعاون في مجالات أخرى، شريطة أن تكون متوافقة مع أغراض هذه الاتفاقية.

مادة (٢)

يقوم الطرفان المتعاقدان بتعزيز التعاون وتبادل المساعدة في مجال إجراءات البحث وضبط الأشخاص الهاربين المتهمين في قضايا أو المطلوبين لتنفيذ أحكام قضائية صادرة ضدهم في الجرائم موضوع التعاون وفقاً لهذه الاتفاقية .

مادة (٣)

يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات ذات الصلة بالجرائم المذكورة في هذه الاتفاقية التي يتم الإعداد لارتكابها، والتدابير اللازمة لمنعها، أو التي تم ارتكابها في أي من الدولتين .

مادة (٤)

يقوم الطرفان المتعاقدان، من أجل تحقيق التعاون بينهما في مجال الأمن ومكافحة الجريمة بصفة عامة ورفع مستوى أداء الأجهزة الأمنية بما يلي:-

١- تبادل الخبرات في مجال استخدام تقنيات مكافحة الجريمة بالإضافة إلى أساليب ووسائل البحث الجنائي .

٢- تبادل الأبحاث والإصدارات ونتائج البحوث العلمية في المجالات التي تشملها هذه الاتفاقية، وذلك بغرض تنظيم واتخاذ الإجراءات في الشؤون ذات الاهتمام المشترك .

٣- تبادل الوسائل والخبرات التي تساعد كل من الطرفين المتعاقدين على تدريب رجال الأمن والشرطة.

٤- تبادل المساعدة في مجالات التطوير والتدريب العلمي والفني للشرطة والبحث الجنائي والمعدات .

٥- تبادل المعلومات والأدوات التشريعية المتعلقة بالأفعال الجنائية التي تقع داخل أو خارج إقليم كل من البلدين .

٦- تبادل الزيارات بين العاملين في الأجهزة الأمنية على جميع مستوياتها للاطلاع على مستوى أداء الأجهزة الأمنية للطرف الآخر والاستفادة منها .

٧- تبادل الخبراء والاجتماعات لبحث الأمور ذات الاهتمام المشترك .

٨- التعاون المشترك بأي شكل يتفق عليه الطرفان .

مادة (٥)

يتم تنفيذ التعاون المنصوص عليه في هذه الاتفاقية بناء على طلب مكتوب وموقع من قبل الجهة المختصة لدى الطرف طالب التنفيذ ليرسل إلى الجهة المختصة لدى الطرف الآخر المطلوب منه التنفيذ عبر القنوات الدبلوماسية.

يتم تنفيذ الطلب وفقاً للإجراءات والقوانين الوطنية لكل دولة، على أن يتم إخطار الطرف طالب التنفيذ بنتائج هذا الطلب خلال ٣٠ يوماً من تاريخ استلامه .

مادة (٦)

- يجوز لأي من الطرفين رفض أي طلب يتقدم به الطرف الآخر كلياً أو جزئياً ، إذا اعتقد أن الطلب يتعارض مع سيادة الدولة أو أمنها الوطني أو مصالحها العامة أو تشريعاتها الوطنية، أو إذا كان تقديمه يشكل تعارضاً مع حكم أو قرار قضائي .

- إذا ما رأى احد الطرفين رفض تقديم المساعدة كلياً أو جزئياً، يتعين عليه إعلام الطرف الآخر الطالب للمساعدة عن قراره في أسرع وقت ممكن .

مادة (٧)

على الطرف الطالب للمعلومة وفقاً لهذه الاتفاقية أن يلتزم بضمان سرية المعلومات التي يتلقاها من الطرف الآخر وعدم نقلها إلى طرف ثالث إلا بموجب تفويض كتابي من الطرف مقدم المعلومة.

أي طلب للمعلومة بموجب هذه الاتفاقية يجب أن يتضمن وصفاً مختصراً للأسباب التي تبرر الطلب، ويلتزم الطرفان بالحفاظ على سرية هذه المعلومات حتى في حالة انتهاء سريان الاتفاقية وفقاً للمادة (١٦) منها .

المادة (٨)

يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات المتعلقة بالبيانات الشخصية ذات الصلة بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، على أن يراعي الطرفان التزاماتهما الدولية المتعلقة بحماية حقوق وحرية الأفراد، وتشريعاهما الوطنية في هذا الشأن .

مادة (٩)

لا تخل هذه الاتفاقية بالحقوق والالتزامات الناتجة من الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية أو الثنائية التي تكون إحدى الدولتين طرفاً فيها، وفي حالة وجود أي تعارض يتم تطبيق الاتفاقية أو المعاهدة الأكثر تحقيقاً للتعاون الأمني الشامل .

مادة (١٠)

جميع النفقات الناتجة عن تنفيذ هذه الاتفاقية يتحملها الطرف الذي تجري الإجراءات المطلوبة على إقليم بلدة، ما لم تتفق السلطات المختصة لدى الطرفين في كل حالة على حده على خلاف ذلك.

مادة (١١)

أي خلاف قد ينشأ عن تفسير أحكام هذه الاتفاقية تتم تسويته بالمفاوضات المباشرة بين الطرفين المتعاقدين عن طريق التفاوض والتشاور المباشر بينهما، وفي حالة عدم توصل الطرفين لاتفاق تتم تسوية الخلاف عبر القنوات الدبلوماسية .

مادة (١٢)

يتم تنفيذ التعاون بموجب هذه الاتفاقية بين الطرفين المتعاقدين عبر الجهات المختصة التالية:-

- من جانب دولة قطر: وزارة الداخلية .

- من جانب مملكة اسبانيا: وزارة الداخلية دون الإخلال بالاختصاصات التي تدخل في مسؤولية الوزارات الأخرى .

- يخطر كل طرف الطرف الآخر عبر القنوات الدبلوماسية بأي تغيير في الجهات المعنية .

مادة (١٣)

يجوز تعديل هذه الاتفاقية باتفاق الطرفين المتعاقدين كتابة ويعمل بهذا التعديل من تاريخ إخطار كل طرف متعاقد الطرف الآخر بإتمامه جميع المتطلبات الداخلية اللازمة لدخول ذلك التعديل حيز النفاذ .

مادة (١٤)

يستخدم كل من الطرفين المتعاقدين لغة دولته في حالة التعاون ضمن إطار هذه الاتفاقية مع ترجمة مصدقة للغة الإنجليزية .

مادة (١٥)

يحق لأي طرف تعليق تطبيق هذه الاتفاقية بشكل كامل أو جزئي إذا وجد أنها قد تضر بأمنه، أو بنظامه العام ، أو بالصحة العامة، ويجب على الطرف الذي يقوم بتعليق تطبيق هذه الاتفاقية أن يخطر الطرف الآخر كتابة عبر القنوات الدبلوماسية عن نيته بتعليق تطبيق هذه الاتفاقية وشروطها .

مادة (١٦)

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ، بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها في كلا البلدين، وتظل سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات، وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة، ما لم يرغب احد الطرفين في إنهاؤها، وذلك بإخطار الطرف الآخر كتابة قبل ستة أشهر من تاريخ إنهاؤها أو من انتهاء فترتها عبر القنوات الدبلوماسية .

وإشهاداً على ما تقدم قام المفوضان أدناه والمخولان من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت هذه الاتفاقية ووقعت في مدينة مدريد بتاريخ...../٥/١٤٣٢هـ، الموافق ٦.٧.٢٠١١/ابريل /١١

٢٠ ميلادية، من نسختين أصليتين من اللغتين العربية والأسبانية، ولكل منها ذات الحجية .

عن مملكة اسبانيا

عن دولة قطر

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ACUERDO DE COOPERACIÓN EN MATERIA DE SEGURIDAD ENTRE EL REINO DE ESPAÑA Y EL ESTADO DE QATAR

El Reino de España y el Estado de Qatar, en lo sucesivo denominados las Partes:

Deseosos de desarrollar las relaciones de amistad y cooperación entre ambos;

Creyendo en el desarrollo de tales relaciones, el incremento de la cooperación en las áreas de mantenimiento de la seguridad y la lucha contra la delincuencia en general, y la mejora de la actuación de los órganos de seguridad de las dos Partes;

Convencidos de la importancia de la cooperación en materia de seguridad, lucha contra la delincuencia y tomando las medidas necesarias para llevarla a cabo;

Han convenido lo siguiente:

Artículo 1

1. Las Partes cooperarán, dentro de las disposiciones de este Acuerdo y de conformidad con sus respectivas competencias y leyes nacionales, en el mantenimiento de la seguridad y la lucha contra la delincuencia, en general, y en particular los siguientes delitos:

1. Tráfico ilícito de drogas narcóticas peligrosas, sustancias psicotrópicas y sus derivados, otras sustancias tóxicas peligrosas y sus precursores.
2. Terrorismo.
3. Delincuencia organizada.
4. Delitos relacionados con la falsificación.
5. Delitos relacionados con el contrabando.

6. Contrabando ilícito de armas de fuego, munición y explosivos.
7. Blanqueo de dinero.
8. Delitos con tarjetas de crédito.
9. Delitos a través de ordenadores e Internet.
10. Seguridad en los puertos, aeropuertos y pasos fronterizos.
11. Inmigración ilegal.
12. Tráfico de seres humanos.
13. Piratería Marítima.

Asimismo, por consenso mutuo, las Partes podrán colaborar en cualquier otra área, siempre que sea compatible con el propósito de este Convenio.

Artículo 2

Las Partes incrementarán su cooperación y la asistencia en el intercambio de información en el campo de procedimientos de búsqueda y captura de fugitivos acusados de cometer algún delito o personas requesitorizadas para la ejecución de sentencias por causas judiciales motivadas por delitos que sean materia de cooperación, según este Acuerdo.

Artículo 3

Las dos Partes intercambiarán información relevante relacionada con los delitos, incluidos en el presente Acuerdo, que se encuentren en fase de preparación; sujetos a medidas para su prevención o que hayan sido cometidos en cada uno de los dos Estados.

Artículo 4

Las dos Partes, con el fin de conseguir la cooperación mutua en las áreas de seguridad y lucha contra la delincuencia en general y de mejorar la actuación de las Fuerzas de Seguridad:

1. Intercambiarán experiencias en las áreas del uso de las tecnologías en la lucha contra la delincuencia y técnicas y medios de investigación criminal.
2. Intercambio de investigaciones, publicaciones y resultados de investigaciones científicas en las áreas incluidas en este acuerdo, con el fin de organizar y tomar medidas en asuntos de mutuo interés.
3. Intercambio de las formas y estructuras que asisten a cada una de las Partes en asuntos de seguridad y formación de las Fuerzas y Cuerpos de Seguridad del Estado.
4. Intercambio de asistencias en las áreas de la formación científica y técnica de las Fuerzas y Cuerpos de Seguridad del Estado, investigación criminal y equipamientos.
5. Intercambio de información y de instrumentos legislativos relacionados con actos delictivos que tengan lugar dentro o fuera del territorio de cada uno de los dos Estados.

6. Intercambio de visitas, a todos los niveles, entre los miembros de las Fuerzas y Cuerpos de Seguridad, con el propósito de conocer el nivel de actuación de la otra Parte, y de esta manera poder hacer uso de esa experiencia en beneficio propio.
7. Intercambio de expertos y celebración de reuniones para la discusión de asuntos de mutuo interés.
8. Cooperación mutua de cualquier naturaleza acordada por ambas Partes.

Artículo 5

La ejecución de la cooperación establecida en este Acuerdo se efectuará sobre la base de una petición por escrita, firmada por la autoridad competente de la Parte requirente, enviada a la autoridad competente de la otra Parte requerida, a través de canales diplomáticos.

La ejecución de la petición se llevará a cabo de acuerdo con las leyes nacionales y procedimientos de cada Estado. La Parte requirente será informada de los resultados de la petición dentro de los 30 días posteriores a su recepción.

Artículo 6

Las Partes podrán rechazar total o parcialmente cualquier petición presentada por la otra Parte, en caso de que la misma genere un conflicto con la soberanía, la seguridad nacional, el interés público o con la legislación nacional del Estado requerido o que la petición genere conflicto con una decisión o sentencia judicial.

Si una Parte rechaza total o parcialmente la asistencia a una petición, informará a la otra Parte requirente de su decisión, tan pronto como sea posible.

Artículo 7

La Parte que solicita la información, en el marco de este Acuerdo, se comprometerá a asegurar la confidencialidad de la información que recibe de la otra Parte y no la comunicará a terceras Partes sin autorización escrita de la Parte requerida.

Cualquier solicitud de información, en el marco de este Acuerdo, deberá contener una breve descripción de las razones que justifiquen la misma. Las dos Partes se comprometen a mantener la confidencialidad de estas informaciones, incluso en el caso de denuncia del Acuerdo de acuerdo con el Artículo 16.

Artículo 8

Las Partes intercambiarán datos de carácter personal relacionados con la ejecución de las disposiciones de este Acuerdo, teniendo en cuenta sus obligaciones internacionales relativas a la protección de derechos y libertades individuales y su legislación nacional sobre esta materia.

Artículo 9

Este acuerdo no perjudicará los derechos y obligaciones dimanantes de acuerdos internacionales o bilaterales o tratados de los que uno de los Estados sea Parte. En caso de conflicto, se aplicará el acuerdo o tratado cuya cooperación en materia de seguridad tenga un ámbito más amplio.

Artículo 10

Todos los gastos resultantes de la ejecución de este Acuerdo serán sufragados por la Parte en cuyo territorio tengan lugar las medidas solicitadas, salvo que las autoridades competentes de las Partes, en cada caso particular puedan, por acuerdo mutuo, decidir en otro sentido.

Artículo 11

Cualquier controversia que surja de la interpretación de las disposiciones del Convenio se solucionará mediante negociación directa entre las Partes a través de la negociación directa y la consulta entre ambos. En caso de que las Partes no alcancen un acuerdo, se solucionará por vía diplomática.

Artículo 12

La ejecución de cooperación entre las Partes se llevará a cabo por las siguientes Autoridades competentes:

- Por el Reino de España: el Ministro del Interior, sin perjuicio de las competencias que correspondan a otros Ministerios.
- Por el Estado de Qatar: el Ministro del Interior.

Cada una de las Partes informará a la otra Parte, por conducto diplomático, de cualquier cambio en las autoridades competentes.

Artículo 13

Este Acuerdo puede ser enmendado por consentimiento mutuo por escrito de las Partes. Las enmiendas se aplicarán desde el día en que cada Parte informe a la otra de que han sido cumplidos los requisitos internos necesarios para que la enmienda entre en vigor.

Artículo 14

Cada una de las Partes usará la lengua de su Estado en caso de cooperación dentro del marco de este Acuerdo, acompañado de una traducción oficial al Inglés.

Artículo 15

Cada una de las Partes tiene el derecho de denunciar total o parcialmente la aplicación de este Acuerdo en caso de perjudicar su seguridad, orden público o salud pública. La Parte que denuncie este Acuerdo debe notificarlo, por escrito, a la otra Parte, a través de los canales diplomáticos, de su intención de denunciar este Acuerdo o sus condiciones.

Artículo 16

Este Acuerdo entrará en vigor 30 días después de la fecha del intercambio de los documentos de su ratificación, según las normas constitucionales de cada país. El Acuerdo tendrá vigencia por tres años y se renovará automáticamente por un período igual, a menos que una de las Partes manifieste su intención de terminación, informando por escrito a la otra Parte, a través de canales diplomáticos, con seis meses de antelación a su terminación.

EN FE DE LO CUAL, los representantes de ambos Estados, debidamente autorizados a este fin por sus gobiernos respectivos, firman el presente Convenio.

Hecho en Madrid, el 26 de abril de 2011, en dos originales en español y árabe, siendo todos los textos igualmente auténticos.

POR EL REINO DE ESPAÑA
"ad referendum"

POR EL ESTADO DE QATAR